E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

واقع الدولة العربية القائمة وآفاق تحديثها في فكر عبد الله العروي.

سعد بوترعة

جامعة المدية

baraka113@hotmail.com

تاريخ الإيداع: **2018/08/10** تاريخ القبول: **2018/09/01** تاريخ النشر: **2018/09/30**

الملخص:

يرى العروي أن الآلية الاجرائية التي يجب أن يتم من خلالها التحول إلى الحداثة في المجتمعات العربية، هي الانطلاق من بناء الدولة الحديثة، لأنه لا جدوى من محاولة تحقيق مبادئ وقيم الحداثة السياسية كـ (الديموقراطية، الليبرالية، المجتمع المدني ...إلخ) مجزأة، إلا بعد إقامة الدولة الحديثة، وهذا الطرح أساسي في فكره الذي يركز على جهاز الدولة لتحقيق التحديث، وهذا الذي جعله يدافع عن ضرورة اعادة بناء النظر السياسي في الفكر العربي المعاصر، من خلال التفكير في اشكالية الاخفاق السياسي العربي من زاوية أكثر شمولا مما درج عليه من سبقه من المفكرين العرب منذ ما اصطلح عليه بعصر النهضة.

الكلمات الدالة:

فكر العروي، الدولة العربية، افاق التحديث.

Abstract:

Al-Araoui believes that the procedural mechanism through which modernity in Arab societies must be transformed is to start from the building of the modern state, because it is futile to try to realize the principles and values of political modernity (democracy, liberalism, civil society) This idea is central to the idea that focuses on the state apparatus to achieve modernization, and this is why it defends the need to reconstruct political thinking in contemporary Arab thought by thinking about the problematic Arab political failure from a more comprehensive perspective than the previous Arab thinkers Since what it was called Renaissance.

Key Word:

.Al-Arabi thought, the Arab state, the prospects for modernization

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

تحليل العروي يقوم على التسليم بحقيقة أنه منذ قرون والدولة في البلاد العربي الإسلامية سلطانية، أي أنها الكيان السياسي الذي عاشوا في ظله فعلا، ويوضح العروي أن استعماله لهذا المصطلح (سلطانية) ـ كوصف للدولة التي سادت تاريخيا في العلم العربي والاسلامي ـ دون غيره من المصطلحات المتداولة، كدولة الخلافة أو دولة الاسلام أو دولة شرعية، يعود أساسا إلى كون المصطلحات المذكورة تعبر على ما يجب أن يكون ولا تعبر على واقع الدولة ككيان سياسي عاش في ظله المسلمون فعلا،ويصرح بقوله:"في غياب مصطلح أدق،الاقرب إلى الواقع هو أن نسمي النظام السياسي الذي عاش تحت ظله المسلمون في جل تاريخهم بدولة السلطنة."[1] ويعني هذا النظام السياسي؛ أي السلطنة أن "الدولة ملك لعصبة حاكمة ممثلة في شخص السلطان والخزينة والبيرقراطية والجيش كل ذلك ملك له يتصرف فيه كما يشاء."[2] فالجيش يمثل يد السلطان التي يبطش بها وهي موجهة إلى الداخل أكثر من الخارج، والضرائب غرامات تقدر حسب حاجة الأمير، دون مراعاة تحمل الرعية لها، أما الادارة" فهي في الغالب أمانة، يعني أنها تطلق على أفراد يؤتمنون على مال السلطان من نقود وعروض وماشية وعقار." [3] هذا من حيث بنية أجهزة الدولة السلطانية، أما من حيث علاقة الفرد بهذه الدولة وموقعه داخلها، فيقول العروي في وصف حالها:"ما من دولة سلطانية إلا والفرد مستعبد فيها(...)جوهر التجربة السياسية تحت ظل السلطان هي التناقض المعروف بين المدينة والبيت، أي بين السلطة العمومية وسلطة الفرد على نفسه. الفرد داخل الدولة مستعبد بالتعريف، فلا يعرف الحرية إلا اذا خرج منها أو عليها".[4]أي أن هناك تخارجا بين مفهوم الحرية ومفهوم الدولة في تجربة الدولة السلطانية التي سادة المجتمع العربي الاسلامي التقليدي[5].وهذا ما جعل العروي يلخص الحرية في الدولة السلطانية بعبارة :"لا حرية في نظام السلطنة."[6] في حين أن "الدولة الليبرالية كانت وطأتها خفيفة على الفرد في أوروبا."[7]في اعتقاد العروي.

فالدول السلطانية كانت قائمة في الاساس على القهر والسطو والاستغلال، ما جعلها لا تحضا بولاء الفرد، الذي كان يقدم ولاءه بدلا عنها للأمة والعشيرة، وما جعل منها "جهاز قمعيا صرفا يتساكن مع طوبى المدينة الفاضلة وطوبى الخلافة، دون أن يتوفر له أدلوجة* تبريرية تخلق اجماعا وتكسبه ولاء الأفراد."[8]حيث كان هناك انفصام تام بين ولي الأمر وبين الرعية، وغياب لفكرة التلازم بين الحرية والدولة التي تعطي القوة والشرعية لها، ما جعلها محل رفض مطلق من قبل الفلاسفة، وقبولها باعتبارها ضرورة وقتية من قبل الفقهاء، مع التطلع إلى

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

زوالها.[9] وانعزال المتصوفة كمخرج من المعانات مع الاستبداد، وهي كلها مواقف تعبير عن مقاومة لواقع الدولة السلطانية، وقد استمر هذا الوضع حتى في دولة التنظيمات التي خضعت للكثير من الاصلاحات في جهازها قامت به الدولة السلطاني ذاتها، كما قام به المستعمر الأجنبي، غير أن الملاحظ في فكرة الاصلاح أنها لم تنشأ تلقائيا في رحم الدولة السلطانية وإنما نشأت فيها بتأثير عامل خارجي (هو الضغط الأجنبي). وليس نتيجة موضوعية لوعي بالحاجة إليها.[10] ما جعل عملية الاصلاح لا تؤثر على وجدان الفرد الذي يعيش في هذه الدولة بقدر ما يزيد في نفوذ السلطان، وبذلك لم يكن الاصلاح يمثل قطيعة مع الماضي بل يعني تثبيت النظام القديم بمميزاته الجوهرية. وعن سؤال "هل غيرت دولة التنظيمات(...)نظرة الفرد العربي إلى السلطة؟ [يجيب العروي بقوله] هو النفي بالتأكيد."[11]أي أن هذا الاصلاح لم يقطع مع ماضي الاستبداد الذي طبع الدولة السلطانية ومثّل مضمونها السياسي، ولم يفض إلى تهيئة ظروف مواتية لنشأة نظرية الدولة "التي تنظر إلى الكيان السياسي كتجسيد للعقل والأخلاق"[12]علما أن المجتمع السياسي علماني بالتعريف،[13] وانتهى مشروع الاصلاح الذي حملته وطبقته دولة التنظيمات سواء في العهد السلطاني أو المستعمر الأجنبي إلى الاخفاق.

إذا كان هذا هو حال الدولة السلطانية التقليدية ودولة التنظيمات بعدها في تحليل العروي، فالسؤال يطرح حول ما إذا كان واقع الدولة العربية القائمة بقي نموذجا لسابقه أم اختلف؟ وهل أصبح واقع الدولة العربية القائمة يعبر عن نشأة مجتمع سياسي أم لا؟

موقف العروي من واقع الدولة القائمة في الوطن العربي، نابع مما وصل إليه من خلال تحليله لطبيعة وبنية الدولة السلطانية ودولة التنظيمات، ومحتواهما الفكرية التقليدي في الاجتماع والسياسة، الذي يرى فيه استمرار لهما غير أن هذا الاستمرار لا يعني عنده غياب التحديث وامتناع قيامه، وإنما يعني أن ذلك التحديث لا يعبر عن نفسه إلا في شكل "يُدَاخِلُهُ التقليد".[14] والقطيعة التي يقر العروي بحدوثها بين الدولة الحديثة في البلاد العربية وبين الارث السلطاني يلخصها قوله:"ليست الدولة الحديثة في البلاد العربية الاسلامية نسخة باهتة للدولة السلطانية."[15] وهذه كانت في اعتقاده نتيجة:

أولا :لتطور طبيعي لم يخلصها من الافكار والأنظمة وأنماط السلوك التقليدي.

وثانيا:عملية اصلاح شملت بعض "التراتيب الادارية العليا ووسائل نقل واتصال حديثة استعيرت من الخارج بهدف تنمية الزراعة والتجارة."[16]أي أنها بالمحصلة لم تبلغ مستوى العقلنة الشاملة لكل مسارات الحياة الاجتماعية التي تميز نشأة جهاز الدولة الحديث.

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

وبذلك نجد العروي يتبنى موقف الباحث التونسي "هشام جعيط" من خلال ايراد قوله:"إن الدولة العربية مازالت لا عقلانية، واهنة، وبالتالي عنيفة، مرتكز على العصبيات والعلاقات العشائرية، على بنية عتيقة للشخصية."[17] ويعتبر أن تحسين وتطوير جهاز الدولة وجعله قويا لا يعني قوة الدولة، فالدولة العربية المعاصرة تملك جهازا قويا ومتطورا ومع ذلك يقول:"يبقى وجودها كدولة بالمعنى الصحيح، في كثير من الكيانات العربية وحتى الكبيرة منها، موضع شك وتساؤل."[18]لأن التحديث كان على مستوي الجهاز الذي يمثل الوجه المادي القمعي للدولة؛ حيث أصبح قويا متطورا، وغياب الوجه المعنوي أو الادبي وهو الوجه الحقيقي للدولة في اعتقاد العروي ممثلا في الادلوجة الدولية.[19] حيث يقول العروي:"لا دولة حقيقية بدون أدلوجة دولية."[20]ويتوقف تكوين أدلوجة في تصوره على"وجود قدر معين من الاجماع العاطفي، الوجداني، الفكري بين المواطنين وهذا الاجماع وليد التاريخ، وفي نفس الوقت تعبير عن مصلحة حالية."[21]وكل "دولة لا تملك أدلوجة تضمن درجة مناسبة من ولاء وإجماع مواطنيها لا محالة مهزومة."[22]

إصلاحات عهد التنظيمات غيرت جهاز الدولة وأعطته قوة، دون أن تغيير شيء في الفجوة بين الجهاز والمجتمع بل يمكن القول أنها زادتها عمقا، حيث أن انتشار بعض المذاهب الغربية مثل الماركسية والوجودية والبيرالية، قد عمقت من الفردانية والطوبى الموروثة، ولم تستطع جسر هذه الفجوة، وهذا ما جعل الدولة العربية الحالية متأرجحة بين النمطين السابقين (السلطانية والتنظيمات) وتبدي في واقعها ملامح النمطين معا، ويرجع سبب هذا التأرجح إلى وجود انفصام بين الدولة والفرد وهو انفصام موروث عن الدولة السلطانية وزاد الاستعمار الاجنبي ترسيخا له.[23]

يوضح العروي أنه كلما ابتعد الفرد عن الكيان السياسي وانحاز إلى ذاته نشأت طوبى، وإذا كانت طوبى الدولة السلطانية هي الخلافة والتي كانت تنزع الشرعية عن الدولة القائمة، فإن الطوبى المهيمنة على الاذهان في العهد الحالي هي الدولة العربية الكبرى والتي تنزع الشرعية عن الدولة الاقليمية كواقع.[24]وهنا تكمن المفارقة الكبرى في اعتقاد العروي وهي مفارقة واقعية معاشة، وتتمثل في التناقض بين مطلب تحقيق الوحدة الذي لا بد له من جهاز دولة حتما هو جهاز الدولة الاقليمية، لكن هذا الكيان الاقليمي مرتبط بطوبى تنفي الشرعية عن جميع الكيانات الاقليمية وهي طوبى الدولة العربية الكبرى. ويرجع عدم تعقل اسبابها ونتائجها ومن ثمة كشف وسائل تجاوزها إلى غياب نظرية عامة للدولة.[25]فالنظرة الموروثة عن الماضي التي

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

يملكها الفرد العربي عن السلطة، لم تؤدي إلى تقوية الكيان السياسي القائمة وتحويله إلى مجتمع سياسي بمعناه الحقيقي وفي المقابل لم تفتح الطريق لإنشاء الدولة العربية الموحدة. أي أنها شوشت الوعي وجعلته يعيش نوعا من الانفصام بين الانتماء إلى الدولة القطرية واقعا،والحلم بتحقيق دولة الأمة الواحدة.

المخرج عند العروي من هذه المفارقة قد يكون في الالتفات إلى نظرية الدولة بعد طول اهمال، والتي قد تقوي مؤقتا الكيان القائم أي الدولة الاقليمية أو القطرية بإعطائه الأول مرة في التجربة السياسية العربي الشرعية، لكن لن تحل المفارقة كونها قائمة على واقع، غير أنه في المقابل هناك احتمال كبير أن تقود إلى "طرق واقعية لتحقيق الوحدة ومزاوجة الدولة بالحرية والعقلانية."[26]

نستنتج من تحليل العروي لواقع الدولة العربية القائمة والمفارقة التي تعيشها، أنها في اعتقاده لا تعبر عن نشأة مجتمع سياسي قائم على عقد اجتماعي، ما يجعلها فاقدة للشرعية والاجماع، الذين يعطيها القوة، لأن قوة الدولة لا تكمن في قوة جهزها الاداري بل في امتلاكها لادلوجة تقوم على الاخلاق وقوة الاقناع تضمن لها ولاء الافراد، وهذا ما لا تتوفر عليه الدولة العربية القائمة. التي مازالت وفية للإرث السلطاني التقليدي، وبعيدة عن تحقيق نضج الفكر السياسي الذي يمثل عصب الدولة الحديثة والذي لا يتحقق في اعتقاد العروي إلا "بتمثل المفاهيم الثلاثة ـ الحرية ـ الدولة ـ العقلانية ـ في آن واحد."[27]ويرى العروي أن اردة تكوين دولة فعالة وايجابية وليست مجرد آلة استغلالية قهرية، يتأسس على وّجوب "البحث في شروط شرعيتها".[28]

ونظرية الدولة التي يتبناها العروي هي التحليل المزدوج بين أخلاقيات الدولة واجتماعياتها، تثبت أن الحرية خارج الدولة طوبى خادعة، وأن الدولة بلا حرية ضعيفة متداعية. وهذا الذي يجعل اشكالية الدولة الجدية في اعتقاده تتمحور حول الاستفهامات التالية: كيف الحرية في الدولة والدولة بالحرية؟ كيف الحرية بالعقلانية في الدولة؟ كيف الدولة للحرية بالعقلانية؟[29]والتي يمكن تلخيصها في سؤال: كيف يمكن تجاوز معضلة تعثر نشوء الدولة بمعناها الحديث في مجتمعات العربية الاسلامية؛ علما أن الدولة الحديثة دولة ديمقراطية ؟أي طرح سؤال محير في اعتقاد العروي كان يبدو متجاوزا وهو "مسألة الديمقراطية والتيوقراطية أو بالتعبير الاسلامي الدولة الشرعية العادلة."[30]هل يمكن تصورها في الواقع؟

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

2- التحديث والديمقراطية:

أول ما يجب الاشارة إليه ونحن بصدد الحديث عن الديمقراطية في فكر العروي هو أن تصوره لها مبني على تعميق توجهه التاريخاني الذي أسس عليه مشروعه الفكري برمته، هذا التصور الذي ينطلق من النظر إلى الديمقراطية كإشكالية نظرية وعملية في آن معا، وليست حلا ولا مفتاحا سحرا كما يراه البعض أو ترفا فكريا كما يراه البعض الأخر. فوجهة نظره تقوم على القول بالديمقراطية في ايطار الحفاظ على الدولة، على اعتبار أنه لا حرية ولا ديمقراطية خارج الدولة، فهدف بناء الدول وهو هدف في تصوره مقدم على الديمقراطية التي هي بمثابة نتيجة لها، ومن خلال تحليله يبدو أن الديمقراطية تحتل المرتبة الثانية في برنامج العمل عند العروي فهو يقول: "أن مدار التاريخ الحديث هو عن الدولة."ويقول أيضا:"هذه الدولة ستتقوى شيئا فشيئا بالإصلاحات، وبذلك ستصبح دولة الجماعة، وشيئا فشيئا لا بد أن تصبح دولة ديمقراطية." [(31)] وهذا ما يفسر اهتمامه بمفهوم الدول اكثر من اهتمامه بمسألة الديمقراطية، على عكس بعض المفكرين العرب المعاصرين مثل المفكر السوري "برهان غليون" الذي قدم الاهتمام بالديمقراطية من خلال كتابه "بيان من أجل الديمقراطية" الذي اعتبره البعض يقابل كتاب "مفهوم الدولة" عند العروي.

واذا كان الفكر المعاصر يكاد يجمع على أن "الديمقراطية هي جماع النظام السياسي الحديث، وهي الصيغة المثلى للتحديث السياسي"،[(32)]فإن الاهتمام بها ما فتئ يتجدد في الكتابات السياسية العربية المعاصرة، بغية ايجاد مقاربة شاملة في الديمقراطية، تمكن من توطينها في المجتمعات العربية والإسلامية، وتجاوز مختلف النقاشات التي تسبح في فلك الامكان وعدم الامكان والخروج من الطرح التقليدي الذي يعتبرها تكنولوجيا سياسية جاهزة للاستعمال، إلى طرح واقعي تاريخاني، يرى أن الديمقراطية ليست مجرد مفهوم يعبر عن حكم الشعب بنفسه، "كونه تحديدا مجردا يمكن أن يصدق على أنظمة مختلفة. ومن جهة أخرى كونه مجرد تأويل حديث للمعنى اليوناني القديم الذي لا يمكن الجزم بأنه المضمون الفعلي الذي كان يفهمه سكان أثينا."[(33)]أي أن هناك تباعدا بين التجربة السياسية الديمقراطية كما عاشها اليونان القديم والتأويلات الحديثة لهذه التجربة المبنية على محتوى المجتمع الحديث الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. ما يعني أن هناك مستويين في التعامل مع الديمقراطية في اعتقاد العروي؛ المستوى التاريخي الواقعي والمستوى الفكري التنظيري وهذا الذي جعل

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

العروي يصف الحديث عن الديمقراطية بأنه من نوع السهل الممتنع.ويتسأل هل هي واقع يعاش أم حلم لا يتحقق أبد ما دام الانسان هو الانسان،أي حيوان أنيس؟[34]

يناقش العروي السؤال الذي أثاره انطلاقا من تلمس ما يريب في شأن الديمقراطية واقعا ومفهوما، انطلاقا من المقارنة بين نموذجين تاريخيين كل منها يدعي أنه التجسيد الفعلي للنموذج المثالي للديمقراطية، وهما الكونفدرالية السويسرية والجماهيرية الليبيا. هذه المقارنة التي يرى أنها تمكن من ادراك الالتباس والتداخل الذي يطبع معنى الكلمة، ويعكس التناقض الذي نجدها عند قراءة "أفلاطون" أو "روسو"،"هوبس" أو "مونتسكيو".[35]ومن جهة أخرى يكشف عن مغالطة في الاصل بين ما جاء في التاريخ من أن"إيران ويونان من عرق واحد، كلاهما آري، وإن الحكم، هنا وهناك، دائما حكم القلة. لا هو حكم الواحد ولا هو حكم الجمهور، وأن لا علاقة عضوية بين هذا الحكم والعقل أو الحِلم أو الفضيلة".وبين ما دون في كتب الأدب ويستشهد به في الخطب وهو عكس السابق"يقول إن الديمقراطية يونانية غربية أوروبية من خصائصها العقل والاحتراس والاعتدال، وان الاستبداد إيراني شرقي آسيوي من طبيعته العدوان والسفه والاسراف."[36]تجنب هذه المغالطة والنظر في الديمقراطية بدو تحيز يستدعي الانتقال من تناولها كواقع وتاريخ إلى الخوض فيها والاهتمام بها كفكرة وهو ما اتجه إليه منظرو الديمقراطية الحديثة ومن أبرزهم "روسو". وفي دفاع العروي عن هذا التوجه والرد على اعتراض افترضه من الذين يقولون :أن الديمقراطية فكرة جميلة لولا أنها غير قابلة للتطبيق، حلم يتلهى به المفكر." يقول :إننا في مستوى الفكر والنظر، وبالتالي نفترض أن الشروط قائمة، والمعيقات الطبيعية منتفية."[37]ومن خلال نموذج أثينا والتأويل الحديث لديمقراطية هذا النموذج الذي له جذور في الواقع يصل العروي إلى التمييز بين الديمقراطية كوضع"اجتماعي مستوفي الشروط (الرفاه، التجارة، الحرية، التهذيب، الفضيلة، وحدة اللغة والعقيدة)والديمقراطية كشكل حكومي يختلف باختلاف الظروف."[38]وهو ما يجعل من ديمقراطية سويسرا نظرية وواقعية ومن ديمقراطية ليبيا الجماهيرية، مجرد ديمقراطية نظرية تفتقد للمهارة والحنكة والخبرة ثم التهذيب بمعناه العام والايديولوجيا الديمقراطية، ويستخلص حكما يمكن تعميمه، وهو أن العائق الأكبر للديمقراطية في البلاد العربية والإسلامية هو التربية الاولى أو كما يسميها "تربية الأم".[39] والتي يجعلها مرادفة للأمية* في موضع أخر.[40]ويرى فيها حلقة وصل بين الطبيعة والمجتمع، وبحكم قربها من الطبيعة فهي ترسخ النوازع الطبيعية في الفرد مثل الولاء، الطمع، الخوف ..إلخ. وتعرقل الوعي بالمواطنة،

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

والاستقلال بالرأي والتحرر من عقال الاسرة والعشيرة والقبيلة، لذلك يقول العروي :كل بلد ينتمي كليا أو جزئيا، قديما أو حديثا، إلى عالم العروبة والاسلام، لا تفهم أوضاعه السياسية إلا بالرجوع إلى الذهنية القبلية."[41]وفي ظل هذه الوضعية يطرح التساؤل؛ كيف السبيل إلى التحديث وبناء مجتمع ديمقراطي ما دامت هذه الذهنية طاغية في المجتمعات العربية والإسلامية ومجسدة في سلوكهم بوعي أو بدون وعي؟

يقترح العروي كمخرج من هذه الوضعية، القطع مع ثقافة الأم مصدر التقليد، عن طريق ما يسميه بالفطام، والانسلاخ عن كل المؤثرات الموروثة والمفروضة.[42]واستقلال الفرد بذاته، وحينها نلج مجال جديد، هو مجال الكيان السياسي الذي يعتبره علمانيا بالتعريف[43]،الذي "لا بد لنا فيه من تربية مخالفة بل مناقضة لتربية الأمّ، هي التربية المدنية، وهذه التربية تتمثّل بالضرورة تجارب غير تجارب الأم.تتغير اللهجة، تتجرد المفاهيم، يتسع الأفق، تكثر المثل وتتنوع التصورات."[44]التربية التي ينشدها العروي يقول:"لا يمكن إلا أن تكون ديمقراطية، مبنية على الفرد الحر المسؤول، المتجه نحو المصلحة والفائدة، عن طريق توظيف العلم التجريبي."[45]والتي لا تمر عبر الدولة لصعوبتها لذلك يمكن إدخالها "عن طريق الجمعيات وعن طريق العمل الفردي."[46] وفي هذه الفكرة يظهر جليا توجه العروي في الربط بين الاصلاح السياسي والإصلاح الثقافي، الذي يمثل ميزة في مشروعه، لا تتوفر في الكثير من المشاريع الاخرى، فهو يربط دخول عالم السياسية بالمعنى الحديث، بتجاوز آفاق الأسرة والقبيلة والطائفة، والتركيز على "بلورة الوعي بالمواطنة عند الفرد."[47]بهدف"إنشاء مواطنة من نوع جديد ذات افق أوسع (...)."[48]وهنا نشير إلى محاضرة للعروي بعنوان(المواطنة والمساهمة والمجاورة)[*]القاها ضمن الدورة الثامنة لملتقيات التاريخ التي تنظمها الجمعية المغربية للمعرفة التاريخية، حيث توقف كعادته عند دلالة لفظ المواطنة من خلال الكثير من التحليل الاركيولوجي للكثير من النماذج التاريخية والفلسفية، ليصل إلى ربط مفهوم المواطنة بالمساهمة أي أن هذا اللفظ يدل على الفرد المساهم والمشارك سياسيا واقتصاديا في الدولة الوطنية، الذي انتقل من"الغريزة إلى العقل، من الاتباع إلى الاستقلال، من التوكل إلى الهمّة، من المبايعة إلى المواطنة."[49]لذلك نرى العروي يقرر أن"كل ما يعوق تحرير الفرد من مختلف التبعيات:السياسية، الاجتماعية، العائلية، العشائرية، الفكرية، يعوق التحديث. وكل من يعوق الحريات المدنية والسياسية يعوق التحديث، وكل من يعوق الديمقراطية يعوق التحديث."[50]

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

وعيا من العروي بفشل الأيديولوجيات الوحدوية وإدراكا منه بخصوصية العالم العربي والاسلامي، المتميز على مستوى التنوع الديني والطائفي والمذهبي، فإنه راهن على مفهوم الديمقراطية المحلية كوسيلة لمجابهة وتخفيف عوائق بلورة الوعي بالمواطنة عند الفرد،[51] واستثمار المفهوم في اتجاه البناء الديمقراطي الصحيح، وبذلك يصبح ما اعتبره البعض عائقا أمام الديمقراطية عاملا مدعما ومساعدا لها عند العروي، حيث نجده يصرح بكل وضوح وبدون تملق عن اعتقاد يعتبره راسخا لديه بالقول: "إن وجود أقلية مسيحية في المجتمع الإسلامي، إضافة إلى الأقلية اليهودية أو غيرها، هو ضمان لنجاح المشروع الديمقراطي في البلاد، وهذه قناعتي(...)إن هذا التنوع هو ضمان الديمقراطية."[52]من منطلق أن الانسجام التام والتوحيد القصري في الافكار عدو الديمقراطية، التي لا يمكن أن تنجح في بلد موحد عرقيا ودينيا وثقافيا ولغويا، لأن شرط الديمقراطية هو التنوع.[53] فالديمقراطية "كنظام مدني تقتضي أن لا أحد في المجتمع يملك الحقيقة السياسية(أي ما يصلح وما لا يصلح الخير والسعادة ونمو المجتمع) بل تلك الحقيقة تتكون شيئا فشيئا عن طريق المناقشة المتواصلة."[54] هذا الطرح يقودنا إلى الحديث عن طبيعة تصور العروي لعلاقة السياسة بغيرها من المجلات الأخرى كالدين والقيم وغيرهما.

قناعة العروي هي أن التأويل الديمقراطي يتأسس على تحرير السياسة من كل المجالات الأخرى كالدين والقيم وغيرهما.حيث يقول:"التأويل الديمقراطي هو بالأساس تحرير السياسة من كل ما ليس منها، أكان أعلى أو أبخس قيمة منها: فصلها عن كل منطق لا يناسبها."[55]والملاحظ هنا أن مبرر الفصل ليس مبنيا على القيمة وإنما على عدم تناسب في المنطق، ما يجعل الاستقلال والفصل من مصلحة الكل لتحقيق النبوغ والتألق في الجميع، لأنه إذا"طغت السياسة على الكل، صارت، وجرت الكل معها، إلى الحضيض."[56]فعبارة "الكل سياسة" لها نتائج متناقضة؛ اجابية في ظل النظام الديمقراطي، حيث مجالها ضيق وقيمتها عالية، وسلبية في ظل الأمية حيث السياسة طاغية ومنحطة. هذا التحليل يكشف عن مفارقة على مستوي الممارسة في أن البلدان الديمقراطية تمارس السياسة ولا تتحدث عنها كثيرا، بينما في البلدان العربية العكس هو الحاصل،[57] دائما يقدم الاسم على الفعل، القول على الممارسة وتلك في اعتقاد العروي من أكبر معضلات تخلفها. والتي جعلت السياسة فيها بئيسة ومصدر تقوية وتعميق لمراكز التقليد بدل أن تكون مصدر إبداع وتفوق. وبالعودة إلى موقف العروي من علاقة الدين بالسياسة فإننا نعثر في احد حواراته على قول نعتبره تلخيصا لموقفه وهو:لا

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

يمكن أن يقال إن الدين عندنا يتجه بطبيعته إلى السياسة، بل السياسة هي التي تبحث عن الدين لادخاله في حلبة الصراع، ثم يحصل ما يحصل."[58]

ونحن بصدد الحديث عن الديمقراطية عند العروي لا يفوتنا أن نشير إلى موقفه من مسألة لطالما أثيرت وكانت حاضرة في الكتابات السياسية العربية المعاصرة، كلما تجدد الحديث عن مفهوم الديمقراطية وهي مدى التطابق والاختلاف بين مفهوم الديمقراطية ومفهوم الشورى. وهنا نجد العروي بيدي موقفا واضحا يعبر فيه عن تباعد بين المفهومين مبني على أن لكل منهما نظامه ومنطقه الخاص الذي يختلف عن الآخر ويجعل من كل محاولة لتكييف الديمقراطية في البلاد الاسلامية بإظهارها في لبوس الشورى،محاولة فاشلة،وخلط بين مفهوم عصري ومفهوم قديم،"كون الديمقراطية الحديثة مبنية على منطق الانسان الاجتماعي إذ يحاور ويناقش ويصوت في شؤون الجماعة مقيدا فقط ببنود الميثاق الاجتماعي الضمني الذي يضبط وسائل الاستمرار والتقدم والسعادة للجميع.بينما الشورى كما فهمت وطبقت في التاريخ تتطلب نظاما آخر ومنطقا آخر."[59]وهذا ما يبين أن الديمقراطية قائمة على المنطق الاجتماعي،في حين أن مفهوم الشورى التقليدي يعتمد على مفهوم "أهل الحل والعقد" والاستشارة تختصر عليهم وهم بلغة العصر "أهل البصر من كل حرفة"[60](التقنيين).وبالتالي فهي آلية لا يتدخل فيها الشعب،عكس الديمقراطية التي يمثل الشعب عماده وجوهرها،وعليه فالعروي يقول:"إن التأويل الديمقراطي هو وليد اليوم،ناتج عن حاجات اليوم،ولا داعي للتلاعب بالمفاهيم القديمة والحديثة للبرهنة على ما ليس له وجود إلا في تخيلات البعض(...)وعمل لا جدوى فيه."[61]

يقول العروي:"البناء الديمقراطي مكون من عدة طوابق(...)لا يجدي ترميم طابق بل يجب إصلاح المبنى كاملا وبكيفية متناسقة."[62]هذه القناعة عنده جعلته يعقد الأمل في تحقيق التجديد الصحيح على جملة من الخيارات التي يجب الأخذ بها وهي:"اعتماد الديمقراطية المحلية،إذ يبدو خيار لا مفر منه لتفادي التمزق والفوضى(...).التعرض للمنافسة الدولية في اطار عولمة الاقتصاد(...). تطوير الاحزاب السياسية(...).تنشيط ما يسمى بالمجتمع المدني(...)"[63]

رسم العروي منذ البداية برنامجاً محدداً في الاصلاح الثقافي والإصلاح السياسي وإصلاح الذهنيات والمؤسسات.يقوم أساسا على تجاوز التأخر التاريخي والتغلب على المنزع السلفي والانتقائي، وربط حظوظ نجاحه، بإعطاء تحليل معقول لماضي وحاضر العرب وفق "برنامج شامل يحدد مواقف قارة من:

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

- الفكر السلفي بكل مطلقاته.
- من الاقليات ومشكلة الديمقراطية.
- من الوحدة العربية في اطارها التاريخي والواقعي.
- ومن الدولة القومية وسياساتها في ميدان الاقتصاد والتعليم على الخصوص."[64]

خلاصة التحليل لمشروع العروي الفكري يمكن اجمالها في:أن اطروحته برمتها تفهم من موقفه من التراث في كل مستوياته المعرفية والثقافية والسياسية الذي يتأسس على القطيعة وفكرة التجاوز، خاصة على المستوى المنهجي والابستمولوجي، وإيمانه بوجوب الأخذ بمفاهيم الحداثة السياسية بناء على فكرة كونية العقل الانساني، وتحليل خاص لمعنى الاصالة والخصوصية، ونقطة الانطلاق هي إنجاز ثورة ثقافية تمكن من "القطع مع تصورات معينة للتاريخ والثقافة والعمل السياسي"،[65] وهي تمثل خطوة أولى لتحقيق ثورات في مختلف المجالات ،وتساؤل العروي:"هل يمكن تصور تنظيم سياسي ثوري بدون ثقافة حديثة؟"[66]يشير ويوحي أن تملك الحداثة وتوطين التحديث في الفكر والواقع العربيين لن يتم إلا بثورة ثقافية تضع العرب على عتبة الحداثة،وهذا ما يفسر دعوة العروي المثقفين العرب إلى اكتساح المستوى الثقافي بدل السعي المحموم وراء حلم السيطرة على المجال السياسي لأنه في اعتقاده لن يحل المشكلة.

الحواشي :

[1] - عبد الله العروي، مفهوم الدولة،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء – المغرب،ط4 2008،ص 120 .

[2] - المصدر نفسه ،ص 108 .

[3] - المصدر نفسه، ص 129 .

[4] - المصدر نفسه،ص 116 .

[5] - عبد الله العروي، مفهوم الحرية،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – المغرب،ط4 2008 ،ص30 .

[6] - عبد الله العروي،مفهوم الدولة، مصدر سابق،ص 108 .

[7] - عبد الله العروي،مفهوم الحرية،مصدر سابق،ص30 .

[*] - الادلوجة في استعمال العروي هنا هي:"ما يستوعبه المواطن ويترجمه بعد حين إلى ولاء (...) هي الوجه الأدبي للجهاز[جهاز الدولة]" - عبد الله العروي،مفهوم الدولة، مصدر سابق،ص 147 .

[8] - المصدر نفسه،ص 147 .

[9] - المصدر نفسه،ص 147 .

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

[10] - عبد الاله بلقزيز، عبد الاله بلقزيز،العرب والحداثة (2) من النهضة إلى الحداثة،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان، ط2 2011، ص182.

[11] - عبد الله العروي،مفهوم الدولة، مصدر سابق،ص 138 .

[12] - المصدر نفسه،ص 125 .

[13] - المصدر نفسه،ص 148 هامش رقم 6 .

[14] - عبد الاله بلقزيز، العرب والحداثة (2) من النهضة إلى الحداثة،مرجع سابق ص186 .

[15] - عبد الله العروي،مفهوم الدولة، مصدر سابق،ص 129 .

[16] - المصدر نفسه،ص 129 .

[17] - المصدر نفسه،ص 146 .

[18] - المصدر نفسه،ص 146 .

[19] - المصدر نفسه،ص 147 .

[20] - المصدر نفسه،ص 146 .

[21] - المصدر نفسه،ص 147 .

[22] - المصدر نفسه،ص 148 .

[23] - المصدر نفسه،ص 169 .

[24] - المصدر نفسه،ص 169 .

[25] - المصدر السابق،ص 170 .

[26] - المصدر نفسه،ص 171 .

[27] - المصدر نفسه،ص 167 .

1- [28] - عبد الله العروي،التحديث والديمقراطية،ضمن، بسام الكردي،محاورة فكر عبد الله العروي،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء المغرب،ط1 2000.،ص17 .

[29] - المصدر السابق،ص 167 .

[30] - حوار مع الدكتور عبد الله العروي،ضمن،جماعة من الباحثين،تنسيق وتقديم محمد الداهي،النغمة المواكبة،شركة النشر والتوزيع المدارس،الدار البيضاء،ط1 2015 ،ص11.

[31] - عبد العروي، عوائق التحديث، منشورات اتحاد كتاب المغرب،الطبعة الاولى 2006 ،ص 60 . 61 .

[32] - محمد سبيلا، للسياسة،بالسياسة في التشريح السياسي، أفريقيا الشرق . المغرب،ط2 2010.،ص22

[33] - عبد الله العروي،العرب والفكر التاريخي، المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء – المغرب،ط4 1998،ص40 .

[34] - عبد الله العروي،من دوان السياسة، المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء – المغرب ط 1،2009،ص78

[35] - المصدر نفسه،ص 79 .

[36] - المصدر السابق،ص 81 .

[37] - المصدر نفسه،ص 82 .

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

[38] - المصدر نفسه،ص 83 .

[39] - المصدر نفسه،ص 137 .

[*] - يقول العروي:"أطلق لفظ أمية على مجموع العوئق التي تمنع بلورة الوعي بالمواطنة عند الفرد." المصدر نفسه،ص 140 .

[40] - المصدر نفسه،ص 136 .

[41] - المصدر نفسه،ص 26 .

[42] - المصدر السابق،ص 63 .

[43] - عبد الله العروي،مفهوم الدولة،مصدر سابق،ص 148 هامش رقم 6 .

[44] - المصدر نفسه،ص 147 .

[45] - عبد الله العروي، عوائق التحديث، منشورات اتحاد كتاب المغرب،ط1 2006، ص 65 .

[46] - المصدر نفسه ،ص 65 .

[47] - عبد الله العروي،من دوان السياسة، مصدر سابق ،ص 140 .

[48] - المصدر نفسه،ص 139 .

[*] هذه المحاضرة منشورة في:مجلة الازمنة الحديثة،عدد 9 مارس 2015 مطابع الرباط نات،ص من 38 إلى 45.

[49] - المصدر نفسه،ص 153 .

[50] -عبد الله العروي، عوائق التحديث،مصدر سابق ،ص 23 .

[51] - عبد الله العروي،من دوان السياسة، مصدر سابق ،ص 140 .

[52] - عبد المجيد القدوري وأخرون، عبد الله العروي، الحداثة وأسئلة التاريخ، منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية بنمسيك،الدار البيضاء،ط1 2007، ص184.

[53] - المرجع نفسه،ص 184 .

[54] - عبد الله العروي،العرب والفكر التاريخي،مصدر سابق ،ص93 ،94 .

[55] - عبد الله العروي،من دوان السياسة، مصدر سابق ،ص153

[56] - المصدر السابق، ص 154 .

[57] - المصدر نفسه، ص 153 .

[58] - عبد الله العروي،التحديث والديمقراطية،ضمن،بسام الكردي،محاورة فكر عبد الله العروي، مرجع سابق،ص 34 .

[59] - عبد الله العروي،العرب والفكر التاريخي،مصدر سابق ،ص40 .

[60] - المصدر نفسه،ص 41 .

[61] - المصدر السابق،ص 41 .

[62] - نقلا عن،عبد السلام بنعبد العالي،التارخانية والتحديث دراسة في أعمال لعبد الله العروي،دار توبقال للنشر،الدار البيضاءط1 ،2010 ،ص 34 .

E-ISSN : 2571-9742
ISSN: 1112-945X

[63] - عبد الله العروي،من دوان السياسة، مصدر سابق ،ص148 ،149 .
[64] - عبد الله العروي،العرب والفكر التاريخي،مصدر سابق ،ص220 .
[65] كمال عبد اللطيف،أسئلة الفكر الفلسفي في المغرب، المركز الثقافي العربي،ط1 ،2003 ،ص49 .
[66] عبد الله العروي،العرب والفكر التاريخي،مصدر سابق ،ص23 .